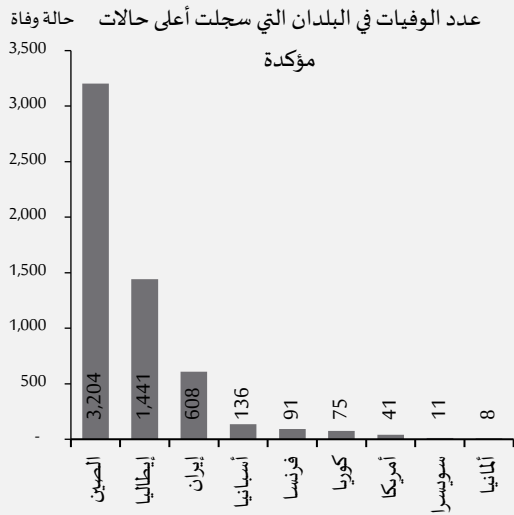
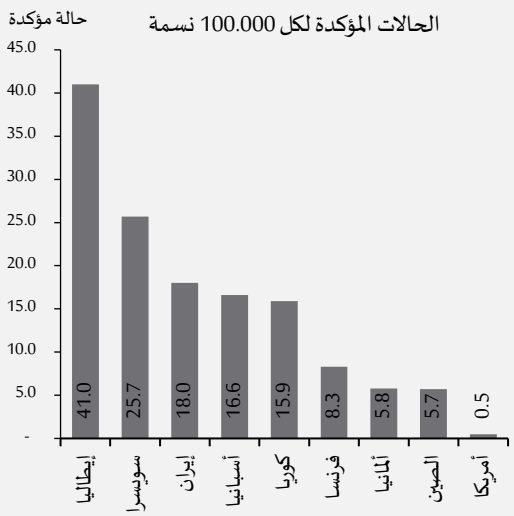
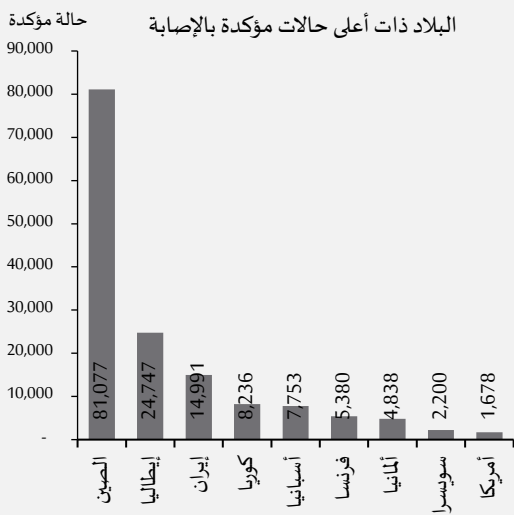


"كورونا" الشرارة الأولى التي أشعلت نقاط الضعف الكامنة في جسد الاقتصاد العالمي، فلم يرد في أذهان خبراء الاقتصاد والمحللين الماليين حجم ما آلت إليه الأمور في الربع الأول من العام 2020 حين توقع أكثرهم حدوث أزمة اقتصادية كتلك التي كانت في عام 2008، فالكل كان يؤمن أن هناك دورة من الركود الاقتصادي تكرر نفسها كل عشرة أعوام، وكان من المتوقع أنه باستطاعة الحكومات والبنوك المركزية الكبرى احتواء الأزمة قبل وقوعها إذا عمل الجميع بحكمة وتناغم.

18 مارس 2020



المصدر: منظمة الصحة العالمية

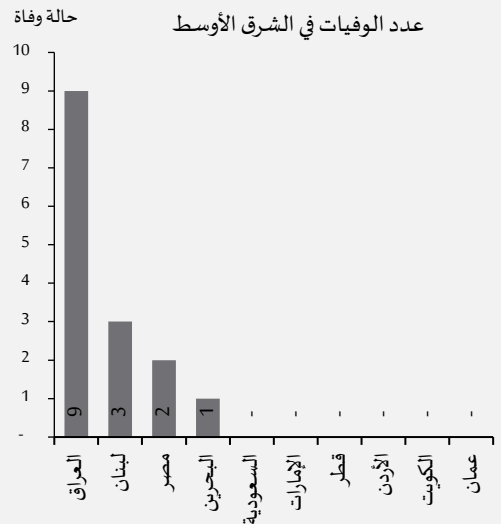
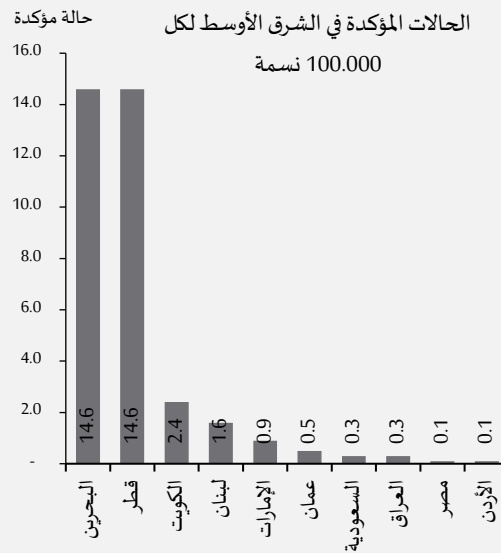
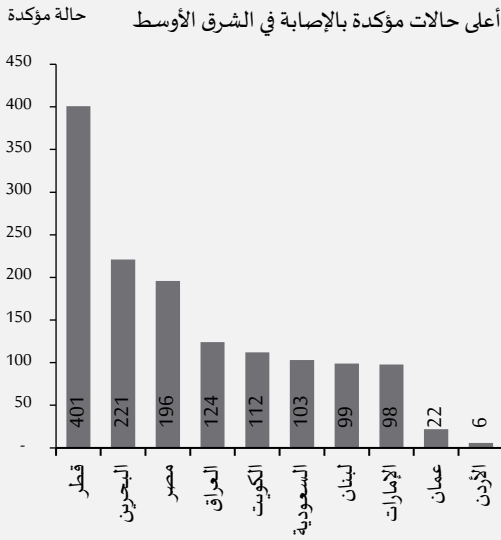
لكن الأقدار فاجأت الجميع مع نهاية العام 2019 بسيناريو آخر لم يتوقعه أكثر المحللين تشاؤماً، إذ ظهر فيروس كورونا الذي بدا أنه وباء القرن الجديد. فمع انتشار فيروس كورونا خارج حدود الصين وتبعات هذا المرض لم تتوقف، حيث بدأت بتعطيل جزئي للحركة التجارية، ثم انخفاض النشاط الاقتصادي، متبوعاً بتوقف كبير للقطاع الصناعي داخل الصين، مما أثر في سلاسل الإمداد العالمية التي تلعب الصين فيها دور رئيسي.

توافقت هذه الأحداث مع اجتماع أعضاء "أوبك" لمناقشة الاتفاق حول تخفيض الإنتاج الذي كانت السعودية ومعها بقية أعضاء المنظمة يهدفون إلى إجراء مزيد من الخفض بعد تداعيات فيروس كورونا، لكن روسيا كان لها رأي آخر وفاجأت الجميع حيث رفضت إجراء أي تخفيض بل لم تتفق على تمديد الخفض الحالي، الأمر الذي أدى إلى مفاجأة أكثر حدة من قبل السعودية التي أعلنت أنها ستقوم برفع الإنتاج مع إعطاء خصم لعملائها.

### تداعيات كورونا على الاقتصاد العالمي

- هذه الأحداث السريعة والمفاجأة شهدت الأسواق المالية انهيارات في مختلف دول العالم، بالإضافة إلى تهاوى أسعار النفط في أقل من أسبوعين لما دون \$30 محققاً انخفاضات بنسبة تجاوزت الـ 50%، حتى الذهب والذي الملاذ الآمن كما يُطلق عليه في أوقات الأزمات الاقتصادية تهاوى هو الآخر في مشهد غريب لم يتكرر كثيراً.
- أضف إلى ذلك تخفيض الفيدرالي للفائدة بشكل مفاجئ وعنيف مرتين لم يفصل بينهما أسبوعين (الأولي في 3 مارس بمقدار 0.5%، والثاني في 16 مارس بمقدار 1%) لتقريب الفائدة الآن من الصفر، وإقرار خطة تحفيز كمي بمقدار 700 مليار دولار، لم يقدم رسالة طمأنينة للأسواق، بل أعطى مزيد من الإشارات إلى الأسواق أن الوضع خطير جداً، وهو ما أثار الذعر مرة أخرى لتستمر كافة الأسواق في الهبوط.
- فالأسواق لا تستجيب الآن لأدوات التحفيز المتبعة في النظام الرأسمالي، والتي تتمحور حول تخفيض سعر الفائدة وخطط تحفيز كمي بضع مزيد من الأموال في الأسواق، بل العكس هو ما حدث، حيث استقبلت الأسواق أدوات التحفيز بمزيد من الانهيارات المتتالية التي لا يستطيع أحد توقع مداها.
- فالمشكلة الآن أن الاقتصاد العالمي يواجه خلل مشتركاً على جانبي العرض والطلب في نفس الوقت، لأن فيروس كورونا يخلق توقفاً مفاجئاً ومتزامناً على الجانبين. فمعالجات الركود عن طريق تحفيز جانب الطلب يخلق مزيد من القوة الشرائية في أيدي الناس لتقوم بالشراء أكثر، فيرتفع الطلب، وتبدأ عجلة الإنتاج شبه المتوقفة في الدوران مرة أخرى، وعن طريق أثر المضاعف يبدأ الاقتصاد في الانتعاش مرة أخرى.
- لكن بالنظر للوضع القائم الآن بسبب فيروس كورونا أن معظم الحركة شبه متوقفة (الطيران، المتنزهات، المراكز التجارية، الترفيه، مدارس وجامعات، إجازات إجبارية للموظفين... إلخ) والدعوى للبقاء في البيوت وجدت أذان صاغية من الكثير - جبراً أو اختياراً - للحد من انتشار الفيروس، ومن ثم تصبح الآلية التقليدية لتشجيع الطلب غير فاعلة حيث الناس في المنازل، واستهلاكهم منخفض، والتوجه العام في معظم البلدان هو عدم الخروج من المنزل إلا للضرورة القصوى.
- أما جانب العرض، فهو الآخر ليس أفضل حالاً، فسلسلة العرض - في حال انتشار المرض لا قدر الله - ستعاني بشدة. وقد شاهدنا ذلك كنموذج مصغر في الصين عندما كانت حالات الإصابة عند

## تداعيات انتشار فيروس "كورونا"



المصدر: منظمة الصحة العالمية

معدلاتها القصوى، تسبب ذلك في تقييد كبير لحركة الأشخاص والسلع والخدمات وما تبعه من إجراءات احترازية لاحتواء الوباء كإغلاق المصانع والشركات، الأمر الذي ترتب عليه هبوط كبير في حجم الإنتاج والذي سيضر إجمالي الناتج المحلي بشكل مباشر. أما خارج الصين فستتأثر تبعاً لسلاسل التوريد وحركة الطيران وقطاع السياحة وانتقال السلع والخدمات بالإضافة إلى انخفاض الثقة الذي ألقى بظلاله على أسواق المال والبورصات العالمية.

● اشارت وكالة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة إن التباطؤ في الاقتصاد العالمي الناجم عن تفشي فيروس كورونا من المرجح أن يسبب تباطؤاً في الاقتصاد العالمي إلى أقل من 2% لهذا العام، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 1 تريليون دولار وقد تصل إلى 2 تريليون دولار في أسوأ التوقعات.

● لمواجهة هذه المخاوف، قررت الحكومات الإنفاق في هذه المرحلة لمنع المزيد من الانهيار الذي يمكن أن يكون أكثر ضرراً على مدار العام. ومن ثم أعلنت دول عربية وعالمية عن إجراءات لدعم اقتصاداتها - خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة- في مواجهة تداعيات فيروس كورونا الجديد على أراضيها.

السعودية: إعداد حزمة بقيمة 50 مليار ريال (13 مليار دولار) لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الآثار الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا.

الإمارات: تخصيص حزمة بقيمة 27 مليار دولار لاحتواء تداعيات تفشي الفيروس.

قطر: تقديم 75 مليار ريال (أكثر من 20 مليار دولار) حوافز مالية للقطاع الخاص، وتوجيه الصناديق الحكومية لزيادة استثماراتها في البورصة المحلية عشرة مليارات ريال.

مصر: تخصيص تمويل بقيمة مئة مليار جنيه مصري (6.38 مليارات دولار) في إطار خطة للتعامل مع أي تداعيات لفيروس كورونا.

المغرب: إنشاء صندوق بقيمة مليار دولار لمواجهة أزمة كورونا.

بريطانيا: تعهدات بحزمة حوافز اقتصادية بقيمة 30 مليار جنيه إسترليني (39 مليار دولار)، لتجهيز الاقتصاد البريطاني لمواجهة تأثيرات انتشار فيروس كورونا.

ألمانيا: خطط لضخ مليارات لمواجهة تداعيات تفشي الفيروس، كما أن ولاية بافاريا الألمانية خصصت عشرة مليارات يورو لحماية اقتصادها.

إيطاليا: تخصيص 25 مليار يورو لمكافحة فيروس كورونا والتعامل مع الأزمة المتفاقمة في البلاد.

فرنسا: مساعدات بقيمة 45 مليار يورو لدعم الشركات والموظفين

سويسرا: رصد 10 مليارات فرنك (10.5 مليارات دولار) لتخفيف الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا.

المفوضية الأوروبية: إنشاء صندوق استثماري للاتحاد بقيمة 25 مليار يورو (28 مليار دولار) للتغلب على الأزمة الاقتصادية الناتجة عن الفيروس.

الولايات المتحدة: خفض المركزي الأمريكي النطاق المستهدف لأسعار الفائدة إلى ما بين الصفر و0.25%، وقال إنه سيرفع ميزانيته بمقدار 700 مليار دولار على الأقل في الأسابيع المقبلة.

روسيا: أطلق صندوق لمكافحة الأزمات بـ 4 مليارات دولار لدعم الاقتصاد في ظل تفشي كورونا.

أستراليا: ضخ 17.6 مليار دولار أسترالي (11.4 مليار دولار أمريكي) لدعم الاقتصاد خوفاً من ركود اقتصادي نتيجة تفشي الفيروس.

● ويبقى السؤال القائم خلال المرحلة الراهنة، هل ستفي هذه الإجراءات لوقف تداعيات انتشار فيروس كورونا كونه الشرارة الأولى التي أشعلت نقاط الضعف الكامنة في جسد الاقتصاد العالمي، وانتقلت لتتهم كل ما يقف في طريقها من أسواق واقتصادات ومجتمعات؟!

في التقرير القادم سوف نناقش تداعيات انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد والقطاعات والشركات السعودية بالتفصيل.

## إتقان كابيتال

برج ذا هيدكوارترز بزنس بارك، طريق الكورنيش، حي الشاطئ،

صندوق بريد 8021، جدة 21482،

المملكة العربية السعودية

هاتف: 966 12 510 6030

فاكس: 966 12 510 6033

[info@itqancapital.com](mailto:info@itqancapital.com)

[www.itqancapital.com](http://www.itqancapital.com)

## الإفصاحات وإخلاء المسؤولية

أعدت شركة إتقان كابيتال هذا البحث ("إتقان كابيتال") السعودية. تم إعداد هذا التقرير للاستخدام العام من قبل عملاء إتقان كابيتال ولا يجوز إعادة توزيعه أو إرساله أو الإفصاح عنه، سواء بالكامل أو جزئياً، بأي شكل أو طريقة دون الموافقة الكتابية الصريحة من إتقان كابيتال. ويعد استلامك ومراجعتك لهذا البحث بمثابة موافقتك على عدم إعادة التوزيع أو النشر أو الإفصاح للأخريين عن المحتوى والإراء والمعلومات والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير قبل إفصاح شركة إتقان عن هذه المعلومات للجمهور العام. وتم الحصول على المعلومات الواردة في هذا البحث من عدة مصادر عامة، من المفترض أن تكون موثوقة بها، ولكننا لا نضمن دقتها. لا تقدم شركة إتقان كابيتال أي تعهدات أو ضمانات (صراحة أو ضمناً) بشأن البيانات والمعلومات المطروحة ولا تقدم شركة إتقان تلك المعلومات على أنها كاملة أو خالية من أي خطأ، أو على أنها غير مضللة أو على أنها صالحة لأي غرض خاص. فيوفر هذا البحث المعلومات العامة فقط. ولا تشكل المعلومات أو أي رأي مُعبر عنه بهذا التقرير عرضاً أو دعوة لتقديم عرض ببيع أو شراء أي أوراق مالية أو منتجات استثمارية أخرى متعلقة بتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات. وليس من المقصود بهذا البحث إعطاء أي نصائح استثمارية شخصية ولا يؤخذ في الاعتبار أي أهداف استثمارية معينة خاصة بأية مؤسسة مالية أو الاحتياجات الخاصة لأي شخص بعينه يستلم هذا التقرير. وعلى المستثمرين طلب المشورة المالية أو القانونية أو الضريبية بصدد ملائمة الاستثمار في أي أوراق مالية أو استثمارات أخرى أو استراتيجيات الاستثمار الواردة أو الموصى بها في هذا التقرير ويجب عليهم معرفة أنه قد لا تتحقق أي توقعات مستقبلية أدلى بها ضمن هذا التقرير. ويجب على المستثمرين معرفة أنه قد تتقلب قيمة الدخل المحقق من تلك الأوراق المالية أو الاستثمارات الأخرى، إن وجد، وقد يرتفع أو ينخفض سعر أو قيمة تلك الأوراق المالية أو الاستثمارات. ومن الممكن أن تؤثر تقلبات سعر الصرف سلباً على قيمة أو سعر أو الدخل المحقق من بعض الاستثمارات. وبناءً على ذلك، يمكن أن يستلم المستثمرون عائداً استثمارياً أقل من المبلغ المستثمر. قد يكون لشركة إتقان كابيتال أو مديريها أو واحدة أو أكثر من شركاتها التابعة (بما يشمل محللو البحث) منفعة مالية في الأوراق المالية الخاصة بالشركات المصدرة أو الاستثمارات المتعلقة بذلك، بما يشمل المراكز طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية أو الضمانات أو العقود المستقبلية أو الخيارات أو المشتقات المالية أو الأدوات المالية الأخرى. كما يجوز لشركة إتقان كابيتال أو أي من شركاتها التابعة من وقت لآخر أداء خدمات مصرفية استثمارية أو خدمات أخرى لأية شركة واردة في هذا التقرير. لن تكون إتقان كابيتال أو أي من شركاتها التابعة أو موظفيها مسؤولين عن أي خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو تبعية قد ينتج عن أي استخدام، مباشر أو غير مباشر، للمعلومات الواردة في هذا التقرير. كما قد يخضع هذا البحث وأي توصيات واردة فيه إلى التغيير دون إشعار مسبق. لا تتحمل إتقان كابيتال أية مسؤولية بصدد تحديث المعلومات الواردة في هذا البحث. لا يجوز تغيير أو نسخ أو إرسال أو توزيع كل أو أي جزء من هذا البحث بأي شكل وبأية طريقة. هذا البحث ليس موجهاً إلى أو مخصصاً للتوزيع على أو الاستخدام من قبل أي شخص أو كيان يكون مواطناً أو مقيماً أو يقع في أي مكان أو ولاية أو بلد أو أية ولاية قضائية أخرى يكون فيها هذا التوزيع أو النشر أو التوفر أو الاستخدام مخالفاً للقانون أو سيعرض إتقان كابيتال أو أي من شركاتها التابعة إلى أي متطلبات تسجيل أو ترخيص ضمن تلك الولاية القضائية.

إتقان كابيتال هي شركة مرخصة من هيئة السوق المالية السعودية | رخصة رقم 07058-37 وسجل تجاري رقم 4030167335